

تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

أولاً - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٨٥ (٢٠١٦) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، وطلب مني أن أقدم إليه تقريراً عن الحالة في الصحراء الغربية قبل نهاية فترة الولاية. ويعرض التقرير لما جد من تطورات منذ التقرير الأخير المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦ (S/2016/355) ويتناول بالوصف الحالة على أرض الواقع، ووضع المفاوضات السياسية المتعلقة بالصحراء الغربية والتقدم المحرز فيها، وتنفيذ القرار ٢٢٨٥ (٢٠١٦)، والمصاعب الراهنة التي تواجه عمليات البعثة والخطوات المتخذة للتغلب عليها.

ثانياً - التطورات الأخيرة

٢ - في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٦، بدأ المغرب تطهير منطقة تقع داخل الشريط العازل أسفل منطقة الكركرات، في جنوب الإقليم، والتمهيد لطريق صحراوية تربط بين موقعه عند الجدار الرملي والمركز الحدودي الموريتاني الواقع على بعد ٣,٨ كيلومترات إلى الجنوب. ولم تتلق البعثة أي إخطار مسبق بهذه العملية. وفي ١٨ آب/أغسطس، بعث منسّق المغرب لدى البعثة رسالة إلى الممثلة الخاصة للأمين العام للصحراء الغربية ورئيسة البعثة يؤكد فيها أن أعمال التطهير الجارية في منطقة الكركرات كانت قد بدأت في ١٤ آب/أغسطس ويقوم بها الدرك المغربي الملكي وضباط الجمارك، دون أي تدخل من أفراد الجيش الملكي المغربي.

٣ - وفي ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٦، أرسلت جبهة البوليساريو أفراداً مسلحين إلى موقع يوجد مباشرة في أقصى الطرف الجنوبي للطريق الجاري تعبيدها بهدف منع الأشغال المغربية من المضي قدماً. وقد استُعيض عن هؤلاء الأفراد في ٢٩ آب/أغسطس بعناصر مسلحة مما وصفته جبهة البوليساريو "الدرك الوطني" التابع لها، ووُضع حرس حماية خلفيون



مسلحون تسليحاً كاملاً خلفهم في الشريط العازل. وفي ١٦ آب/أغسطس، شرعت البعثة في إجراء دوريات برية ودوريات للاستطلاع الجوي بشكل منتظم فوق منطقة الكركرات. وفي ٢٨ آب/أغسطس، نشرت البعثة فريقاً ثابتاً من المراقبين العسكريين بين المواقع المغربية ومواقع جبهة البوليساريو على طول الطريق خلال ساعات النهار، وأبلغت الطرفين باستعدادها للإبقاء على وجود ليلي، إن طلب إليها ذلك، وإقامة موقع للفريق إن اقتضى الحال ذلك.

٤ - وتصر جبهة البوليساريو على أن وجود عناصرها المسلحة في منطقة الكركرات وبالقرب منها هو للدفاع عن النفس ضد محاولة المغرب تغيير الوضع القائم عن طريق تعبيد الطريق الصحراوية، وقالت مراراً وتكراراً إن الحالة المشككة على الانفجار تتطلب حلاً يتجاوز "بمجرد تسجيل انتهاكات" الاتفاق العسكري رقم ١. وتؤكد جبهة البوليساريو كذلك أن أشغال المغرب في الشريط العازل تشكل انتهاكاً للاتفاق العسكري رقم ١ الذي يحظر جملة أمور منها دخول أفراد عسكريين أو معدات عسكرية عن طريق البر أو الجو وإطلاق نيران الأسلحة في المنطقة أو في سائها، وانتهاكاً لاتفاق وقف إطلاق النار لعام ١٩٩١. ومحور حجتها أن الدرك الملكي، وفقاً للقانون المغربي، هو جزء لا يتجزأ من الجيش الملكي المغربي وله وضع عسكري. وتحتاج جبهة البوليساريو أيضاً بأنه عندما بدأ نفاذ اتفاق وقف إطلاق النار في عام ١٩٩١، لم تكن هناك لا فتحة في الجدار الرملي ولا حركة مرور للمدنيين بين الجدار الرملي والحدود الموريتانية في الكركرات، وأن حركة المرور الراهنة تنتهك من ثم وضع الإقليم واتفاق وقف إطلاق النار، لأنها تغير الوضع الراهن للشريط العازل.

٥ - وقد اعترض المغرب بشدة، في اتصالاته مع بعثة الأمم المتحدة والأمانة العامة، على الاتهامات الموجهة إليه بانتهاك الاتفاق العسكري رقم ١، الذي لا يحظر الأنشطة المدنية. ويصر على أن أشغاله المتعلقة بالتمهيد والتعبيد هي عملية مدنية حصراً يقوم بها مقال مدني ودركه الملكي ودوائره الجمركية لمكافحة الأنشطة غير المشروعة وتيسير النقل بالطرق البرية بين المغرب وموريتانيا وخارجها، وأن الحاجز الرملي لم يعبره أي من أفراد الجيش الملكي المغربي. ويصر المغرب أيضاً على أن وجود جبهة البوليساريو داخل الشريط العازل، ورفع أعلام "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية"، وإقامة ما يسميه هياكل محظورة، والعراقيل التي تحول دون عبور المركبات المدنية هي كلها انتهاكات للاتفاق العسكري رقم ١ وتحذ غير مقبول لسلطة الأمم المتحدة وبعثتها هناك. وقد أبلغ مراراً البعثة والأمانة العامة بأنه لا يمكن أن يُنتظر منه أن يمتنع عن الرد على هذا الوضع إلى ما لا نهاية.

٦ - وفي ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٦، كتبت البعثة إلى الطرفين وحثتهما على الامتناع عن القيام بأي نشاط داخل الشريط العازل. وفي ٢٨ آب/أغسطس، أصدر سلفي بياناً دعا فيه الطرفين إلى وقف أية أعمال تغير الوضع الراهن وناشدهما سحب جميع العناصر المسلحة لمنع أي تصعيد آخر. كما دعا الطرفين إلى السماح للبعثة بمتابعة المناقشات معها

للتوصل إلى حل، مشدداً على ضرورة التقيد بالتزاماتهما بموجب اتفاق وقف إطلاق النار واحترام نصه وروحه.

٧ - وفي أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، انتهى المهندسون المغاربة من تعبيد الطريق وصولاً إلى موقع الدرك الملكي، الذي يقع على بعد ١٢٠ متراً تقريباً من موقع "الدرك الوطني" التابع لجبهة البوليساريو.

٨ - وقام وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام بزيارة الرباط والعيون والرابوئي في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وقام برحلة للاستطلاع جوي فوق منطقة الكركرات. وأكد مجدداً دعوة سلفي إلى انسحاب الطرفين الكامل وتلقى تأكيدات من الجانبين يؤكدان فيها عزمهما على تجنب التصعيد والتزامهما بعدم تسبب أي منهما في العودة إلى الأعمال القتالية.

٩ - وتناقلت وسائل الإعلام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ نبأ وصول قوات عسكرية من جبهة البوليساريو إلى الشريط الساحلي المحاذي لشبه جزيرة رأس نواذيبو الواقعة جنوب الكركرات، حيث رفعوا علم "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" في حضور الأمين العام لجبهة البوليساريو. ومع أن رحلات الاستطلاع الجوي المتكررة التي قامت بها البعثة على طول شبه الجزيرة لم ترصد أي وجود بشري، فقد رصدت وجود علمين. وأكدت قيادة جبهة البوليساريو أيضاً للبعثة أن عدداً من عناصرها قد "وصلوا إلى الساحل الأطلسي" ولكنها لم تقدم مزيداً من التفاصيل.

١٠ - وعلاوة على ذلك، أقامت جبهة البوليساريو مواقع إضافية تشغلها قوات عسكرية في الشريط العازل على طول حرس الحماية الخلفيين. وأنشأ هؤلاء الأفراد عدة هياكل جنوب خط الدرك، في دائرة نصف قطرها كيلومتران، وتتألف من مبان صغيرة ذات جدران صلبة، بعضها مسقوفٌ ويبلغ ارتفاعه طول الإنسان. ولاحظت البعثة وجود خيام وأعلام أو شارات عليها اسم "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" في ثلاثة على الأقل من هذه المواقع. وقد تقدّم المغرب بشكاوى عديدة إلى الأمانة العامة وإلى البعثة اعترض فيها على هذه الأنشطة ووصفها بأنها "استفزازات غير مقبولة".

١١ - واستمر تصاعد حدة التوتر حتى بلغ ذروته في منتصف شهر شباط/فبراير ٢٠١٧، عندما بدأت الجبهة البوليساريو تُعرقل مرور المركبات المدنية والتجارية التي تحمل شارات وخرائط مغربية تبين أن الصحراء الغربية جزءٌ من المغرب عبر الكركرات، قائلة إن هذا الأمر الأخير بوجه خاص استفزازٌ متعمد. وفي مناسبات عديدة، لاحظت البعثة الأضرار التي لحقت ببعض المركبات التي تجاهل سائقوها طلب وحدات جبهة البوليساريو التوقف في أماكنهم أو الذين توقفوا ولكنهم أُجبروا على إزالة الشارات المغربية. وشملت هذه الأضرار نوافذ

مهشمة أو خدوشاً في طلائها أحدثتها عناصر جبهة البوليساريو أثناء إزالة الشارات. وقد احتج المغرب بشدة على هذه الحوادث، مطالباً بالبعثة بالتدخل.

١٢ - وفي ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٧، أصدرت بياناً حثت فيه بشدة المغرب وجبهة البوليساريو على سحب جميع العناصر المسلحة من الشريط العازل بالقرب من الكركات، والتقيد دون قيد أو شرط بنص وروح التزاماتهما المنصوص عليها اتفاق وقف إطلاق النار، والامتناع عن عرقلة حركة المرور العادية. وفي ٢٦ شباط/فبراير، أعلن المغرب انسحابه من جانب واحد من الشريط العازل بهدف "احترام وتطبيق طلب الأمين العام للأمم المتحدة بشكل فوري". وفي بداية الأمر، قال المغرب إن إبعاد قوات الدرك الملكي عن الشريط العازل سيكون رهيناً بالإزالة الكاملة لوجود جبهة البوليساريو وإزالة منشآتها وإتمام أشغال تعبيد الطريق حتى الحدود الموريتانية. وفي اليوم ذاته، أصدرت جبهة البوليساريو بياناً تشاطري فيه محاولاً بشأن الحالة في الكركات، ولكنها تقول إن الوضع القائم ليس حادثاً معزولاً وأنه لا يمكن التغلب على الأزمة إلا من خلال أخذ "عملية إنهاء استعمار" الصحراء الغربية في الحسبان، وهو ما سيُفسح المجال لانسحابها. كما وضعت جبهة البوليساريو شروطاً لانسحابها من الشريط العازل، من بينها انسحاب المغرب الكامل من المنطقة وإحراز تقدم ملموس في عملية التفاوض والقضايا الأوسع نطاقاً، مثل احترام المغرب لمركز بعثة الأمم المتحدة وامتيازاتها وحصاناتها (انظر الفقرة ٥٨ أدناه) وعودة البعثة إلى أداء وظائفها كاملة.

١٣ - وقد توقفت الآن جميع أشغال البناء التي تقوم بها جبهة البوليساريو، غير أن حركة المركبات التي تحمل شارات وخرائط مغربية لا تزال معرّقة. وفي الوقت نفسه، أبقّت البعثة على وجودها المؤقت في المنطقة خلال ساعات النهار، وهي مستعدة لإقامة وجود أطول أجلاً إن اقتضى الأمر.

١٤ - هذا ولم تتمكن البعثة من استئناف أداء وظائفها كاملة في إطار مهلة التسعين يوماً التي قضى بها مجلس الأمن في قراره ٢٢٨٥ (٢٠١٦). وفي ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦، تم التوصل إلى اتفاق مع حكومة المغرب بشأن عودة ٢٥ من الموظفين الدوليين الذين طُردوا، حيث أُعيد إلحاقهم بعد ذلك بالبعثة. وجرّت مشاورات عديدة مع حكومة المغرب بشأن عودة بقية الموظفين المعنيين. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، شرعت الأمانة في اتخاذ خطوات لمعالجة حالة الموظفين الذين ظلوا مطرودين. وفي وقت لاحق، يومي ٤ و ٥ نيسان/أبريل، أبلغ الممثل الدائم للمغرب وكيالي الأمين العام للشؤون السياسية وعمليات حفظ السلام، في اجتماعين منفصلين، باستعداد سلطات بلاده لقبول العودة الفورية لجميع موظفي البعثة البالغ عددهم ١٧ موظفاً والذين لم يتمكنوا من العودة إلى مركز عملهم منذ آذار/مارس ٢٠١٦.

١٥ - وأجرى استعراض لدعم البعثة في أواخر عام ٢٠١٦ لضمان أن يساعد هيكل الدعم في البعثة ذاتها على التنفيذ الفعال لولايتها. وقد حدد الاستعراض عدداً من السبل الكفيلة

بتبسيط إجراءات عمل البعثة وترشيد مستويات ملاك الموظفين وتقديم الخدمات بمزيد من الكفاءة.

١٦ - وبوجه عام، أتاح استعراض دعم البعثة مبادئ توجيهية للإجراءات الحاسمة اللازمة لتعزيز متانة عنصر دعم البعثة وخفة حركته، بما في ذلك إعادة هيكلة عنصر الدعم ليشمل سلسلة الإمداد وتقديم الخدمات ونقل بعض الوظائف المحددة غير المرتبطة بمكان معين إلى عنتبي بأوغندا وبرينديزي بإيطاليا.

١٧ - وأشارت دراسة للقدرات العسكرية، أُنجزت في آذار/مارس ٢٠١٧، إلى ضرورة تحسين الوضع الأمني للبعثة وقدرتها من أجل التصدي على أفضل وجه للتحديات الأمنية المستحقة. فعلى وجه الخصوص، اعتُبر تحسين البنى التحتية الأمنية في مواقع الأفرقة من ضمن الأولويات، إلى جانب زيادة قدرات الطيران الحالية لضمان تمكّن البعثة من إنجاز مهام المراقبة المأذون بها في المناطق التي يشتد فيها الخطر. وأشارت أيضاً إلى أن اعتماد مهام معدلة للدوريات والدعم يُعتبر خطوة إيجابية، مع أنها تتطلب استعراضاً منتظماً لضمان تنفيذ الولاية وتوفير الأمن. واعتُبر عدم قدرة البعثة على القيام بكامل وظائفها أمراً يعيق أنشطتها العسكرية بسبب تزايد الطلب على المراقبين العسكريين للقيام بمهام الدعم.

١٨ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ووفقاً لما أمكن للبعثة التحقق منه، جرت الانتخابات العامة في المغرب وفي الجزء من الصحراء الغربية الخاضع للسيطرة المغربية دون وقوع أي حوادث. وفي رسالة موجهة إلى سلفي مؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ندد الأمين العام لجهة البوليساريو بقيام المغرب بتنظيم هذه الانتخابات في الصحراء الغربية، ووصفه بأنه "عمل غير قانوني واستفزازي بالنظر إلى وضعها كإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي".

١٩ - وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، ألقى الملك محمد السادس خطاباً بمناسبة الذكرى السنوية الحادية والأربعين "للمسيرة الخضراء"، ركز فيه على طلب المغرب الانضمام إلى الاتحاد الأفريقي. وفي ما يتعلق بالصحراء الغربية، ذكر الملك أن "الأقاليم الجنوبية" قوية "بتعلق أبنائها بمغربيّتهم وبالنظام السياسي لوطنهم". كما أشاد "بالنموذج التنموي الخاص بها، وبالمشاريع التي تم إطلاقها في المنطقة"، وبإمكانات الصحراء الغربية "التي تؤهلها لتكون قطباً تنموياً مندجماً، فاعلاً في محيطه الجهوي والقاري، ومحوراً للتعاون الاقتصادي بين المغرب وعمقه الأفريقي". كما أشار إلى أن "المغرب سيظل منفتحاً ومستعداً أكثر من أي وقت مضى للدخول في حوار بناء من أجل إيجاد تسوية سياسية نهائية". وأصدرت جبهة البوليساريو بياناً انتقدت فيه بشدة مضمون خطاب الملك ووصفت إلقاءه في دكاكر "انعكاساً لسياساته التوسعية ضد الجيران" و "جريمة متعمدة في حق أفريقيا ومنظمتها القارية".

- ٢٠ - وفي مخيمات اللاجئين بالقرب من تندوف بالجزائر، تجري الحياة العامة والأنشطة الاجتماعية بطريقة سلمية وفي مناخ هادئ نسبياً.
- ٢١ - وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦، توفي محمد عبد العزيز، الأمين العام لجهة البوليساريو. وانتُخب إبراهيم غالي خلفاً له في مؤتمر استثنائي، عُقد يومي ٨ و ٩ تموز/يوليه، بناء على ترشيحه من قبل الأمانة الوطنية لجهة البوليساريو.

ثالثاً - الأنشطة السياسية

- ٢٢ - أعرب الطرفان عن انتقاد بعض العناصر الواردة في تقريره السابق (S/2016/355). وفي رسالة موجهة إلى المبعوث الشخصي مؤرخة ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٦، أوضح ممثل جهة البوليساريو في نيويورك أن "البوليساريو كانت وستظل متمسكة بالاستفتاء على تقرير المصير". وفي رسالة موجهة إلى سلفي مؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦، انتقد الممثل الدائم للمغرب التقرير بحجة أنه غير متوازن في عرضه للحقائق ومواقف مختلف أصحاب المصلحة.
- ٢٣ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، بدأ مبعوثي الشخصي التشاور مع الطرفين والدولتين المجاورتين بشأن استئناف عملية التفاوض. وكانت مواقف جهة البوليساريو والجزائر وموريتانيا تبعث كلها على التفاؤل، في حين أشار المغرب إلى الحاجة إلى مزيد من الوقت قبل أن يفضي المناخ السائد إلى استئنافها.
- ٢٤ - وفي رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦ موجهة إلى الطرفين والدولتين المجاورتين، قدم المبعوث الشخصي طلبه رسمياً وأبدى رغبته في زيارة المنطقة قبل انعقاد الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة لاستعراض التطورات الأخيرة وآثارها، وكذلك الحالة الإقليمية. وردت جهة البوليساريو والجزائر وموريتانيا بقولها إنها مستعدة لاستقباله في أي وقت. وكان رد المغرب إيجابياً من حيث المبدأ ولكنه أرجأ تقديم أي رد ملموس. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، أبلغ الممثل الدائم للمغرب المبعوث الشخصي بأن المغرب يفضل استقباله بعد تشكيل الحكومة الجديدة، في أعقاب الانتخابات التشريعية التي جرت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر.
- ٢٥ - وعلى هامش افتتاح الدورة السبعين للجمعية العامة، تشاور المبعوث الشخصي مع طائفة واسعة من الممثلين من أوروبا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث أعربوا جميعاً عن تأييد قوي ولكنه عام لعملية التفاوض. كما التقى بكبار ممثلي الطرفين والدولتين المجاورتين.
- ٢٦ - وأكد ناصر بوريطة، الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي آنذاك، من جديد أن بلاده "لا تزال مدافعة عن عملية التفاوض ومنخرطة فيها، وتلتزم بها على أساس مبادئها للحكم الذاتي". وقال إن هذا النزاع يعد في المغرب نزاعاً إقليمياً مع الجزائر. وأشار أيضاً إلى أن المبعوث الشخصي سيكون موضع ترحيب لزيارة المغرب بعد تشكيل حكومة جديدة، ومن الأفضل أن يكون ذلك بعد اختتام الدورة الثانية والعشرين

لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في مراكش بالمغرب، في الفترة من ٧ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وعبر محمد سالم ولد السالك، العضو في الأمانة الوطنية لجبهة البوليساريو، عن أسفه لعدم إحراز تقدم في عملية التفاوض. وأكد حرص جبهة البوليساريو على استئناف العملية وكرّر استعدادها لاستقبال المبعوث الشخصي. ووصف أيضاً الصعوبة التي تواجهها جبهة البوليساريو في الحفاظ على التزام أبناء الصحراء الغربية بوقف إطلاق النار في عام ١٩٩١ في ظل عدم إحراز أي تقدم نحو إجراء الاستفتاء الذي أُبرم من أجله اتفاق لوقف إطلاق النار.

٢٧ - وأكد رمضان لعمامرة، وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في الجزائر، على أهمية إحياء عملية التفاوض، ورحب بزيارة المبعوث الشخصي المقترحة، وشدد على أن بلده سيؤدي دوراً إيجابياً لدعم الطرفين عندما تُستأنف العملية مرة أخرى. كما رحب إسلكو ولد أحمد إزيد بيه، وزير الخارجية والتعاون في موريتانيا، بزيارة المبعوث الشخصي وشدد على قلق بلاده حيال الحالة الأمنية في المنطقة، بما في ذلك التطورات المثيرة للقلق في منطقة الكركرات بالصحراء الغربية، وكذلك ضرورة إيجاد حل النزاع بوجه عام من أجل تحسين الظروف المعيشية لجميع سكان شمال أفريقيا من خلال التكامل الاقتصادي.

٢٨ - وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أطلع المبعوث الشخصي مجلس الأمن على العوامل التي حالت دون إحراز تقدم حتى الآن في عملية التفاوض، بما في ذلك عدم قيام أحد الطرفين أو كليهما بتنفيذ توجيهات المجلس. وشجع أعضاء المجلس على الضغط على الطرفين للدخول في عملية حقيقية لإعداد الجولة الخامسة من المفاوضات الرسمية التي ينبغي أن تُعقد دون شروط مسبقة وبجسنة.

٢٩ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، اجتمع سلفي مع الملك محمد السادس على هامش الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف، وشدد على أهمية إحراز تقدم في عملية التفاوض في الصحراء الغربية، على نحو ما دعت إليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع. وأكد الملك عزم المغرب على مواصلة العمل من أجل التوصل إلى حل في إطار الأمم المتحدة، لكنه أضاف أنه لا يستطيع مقابلة المبعوث الشخصي قبل مغادرته في رحلة مطولة عبر أرجاء أفريقيا. وأبلغ أحد كبار الأعضاء في الأمانة العامة في اجتماع لاحق بأن المغرب لن يتلقى المبعوث الشخصي بعد ذلك بسبب تحيزه المزعوم لصالح جبهة البوليساريو والجزائر.

٣٠ - واستجابة لدعوة من حكومة فرنسا، زار المبعوث الشخصي باريس في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ لتبادل الآراء بشأن الجمود في عملية التفاوض والحالة المتوترة في الكركرات. وأعرب محاوروه عن دعمهم المتواصل لجهود الأمم المتحدة،

واهتمامهم المتزايد بالعمل من أجل إحياء عملية التفاوض، واستعدادهم لإجراء مزيد من الحوار بشأن أفضل السبل للمضي قدماً بالنظر إلى فترة سبع سنوات من الجمود.

٣١ - وبعث إلي المبعوث الشخصي رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ ليقدم فيها استقالته اعتباراً من تاريخ اختياري. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، استقبلت مبعوثاً مغربياً أبلغني باستعداد الملك للعمل معي سعيًا إلى إيجاد حل لتزاع الصحراء الغربية وأكد أن المغرب لن يستقبل المبعوث الشخصي أبداً.

٣٢ - وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، التقيت بعبد المالك سلال، رئيس وزراء الجزائر، ورمطان لعمامرة، وزير الدولة ووزير الخارجية والتعاون الدولي، وعبد القادر مساهل، وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. وناقشنا الحالة السائدة في منطقة الكركرات، وكذلك الحاجة إلى استئناف عملية التفاوض بشأن الصحراء الغربية. وقد أعربت عن تفهمي لتعقيد الحالة ورغبتني في إقامة حوار صريح مع الجزائر وأنا أسعى جاهداً إلى استئناف عملية التفاوض. وأكد رئيس الوزراء مجدداً استعداد الجزائر لمواصلة العمل مع الأمم المتحدة.

٣٣ - وفي ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧، استقبلت الأمين العام لجهة البوليساريو بمناسبة اجتماع تمهيدي أتاح له ولوفده الفرصة لعرض تفاصيل موقف جهة البوليساريو بشأن جميع المسائل المتعلقة بالصحراء الغربية، وليبين ما تنتظره الجهة من الأمانة العامة ومجلس الأمن. وأعربت عن قلقي من الحالة في منطقة الكركرات وخيبة أمني لأن جهة البوليساريو لم تنسحب بعد من الشريط العازل استجابة لندائي المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير. وأكدت نيّتي الجادة العمل على استئناف جهود التفاوض بدنامية جديدة وروح جديدة، ولكنني أصررت على أنني بحاجة إلى مساعدة الأطراف في تهيئة الظروف المناسبة للعودة إلى مفاوضات، ولا سيما عن طريق وضع حد للتوترات في منطقة الكركرات.

رابعا - أنشطة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

ألف - الأنشطة التنفيذية

٣٤ - في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٧، بلغ قوام العنصر العسكري للبعثة ٢٤٤ فرداً، منهم ١١ من الإناث، مقابل قوام مأذون به يبلغ ٢٤٦ فرداً. ولا يزال العنصر العسكري منتشراً في تسعة مواقع للأفرقة وفي مكتب للاتصال بتندوف.

٣٥ - وفي الفترة من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٦ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٧، أجرت البعثة ٧ ٥٦٠ من الدوريات البرية التي غطت مساحة تبلغ ٢٦٥ ٠٣٢ كيلومتراً، و ٤٢٧ دورية جوية وزارت وحدات الجيش الملكي المغربي والقوات العسكرية لجهة البوليساريو لرصد مدى تقيدها بالاتفاقات العسكرية. واعتباراً من آب/أغسطس ٢٠١٦،

أجريت ٧٠ دورية جوية خاصة في سماء منطقة الكركرات وعلى طول شبه جزيرة رأس نواذيبو لرصد المستجندات فيها. وفي غرب الجدار الرملي، زار المراقبون العسكريون التابعون للبعثة بانتظام ٥٨٩ وحدة و ٣٨ منطقة تدريب و ٣١٦ مركزاً للمراقبة تابعة للجيش الملكي المغربي ورصدوا ٣٩٩ نشاطاً تنفيذياً. وفي شرق الجدار الرملي، زار المراقبون العسكريون بانتظام ٧٩ وحدة و ١١ منطقة تدريب و ٣٩ مركزاً للمراقبة تابعة للقوات العسكرية لجبهة البوليساريو، ورصدوا أربعة أنشطة تنفيذية أُبلغ عنها. واشتكى الجيش الملكي المغربي ثلاث مرات للبعثة من أن مناصري جبهة البوليساريو نظموا مظاهرات بالقرب من الجدار الرملي، وندد بها معتبراً إياها استفزازات. ورصدت البعثة المظاهرات عن بُعد ولم تلاحظ وجود قوات جبهة البوليساريو العسكرية بين المتظاهرين. وقد حافظ الطرفان على مستوى مرضٍ عموماً من حيث التعاون المحلي مع قادة مواقع أفرقة البعثة.

٣٦ - وفي غرب الجدار الرملي، سجلت البعثة أربعة انتهاكات عامة ارتكبتها الجيش الملكي المغربي، بالإضافة إلى الانتهاكات التسعة القائمة منذ أمد بعيد والمشار إليها في التقرير الذي أُعدَّ بشأن الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ (S/2015/246)، الفقرة ٢٥). وتعلق الانتهاكات العامة بتعزيزات تعبوية في نقطتي تمرکز قويتين ومركز واحد للمراقبة، فضلاً عن عدم إخطار البعثة بتحركات القوات في مرة واحدة. وسجلت البعثة أيضاً انتهاكاً من جانب الجيش الملكي المغربي يتعلق بجاذب إطلاق نار وقع في الشريط العازل بالقرب من ميجك في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٦، مما أدى إلى وقوع إصابة في صفوف المدنيين، ولم يكتمل استعراضه في الوقت المناسب قبل إعداد التقرير السابق (S/2016/355، الفقرة ٦). ويشكل خط الدفاع الثاني للجيش الملكي المغربي، الذي يبعد بمسافة ١٥ كيلومتراً عن الجدار الرملي، الذي ظل قيد التشغيل (S/2016/355، الفقرة ٣٤)، انتهاكاً كبيراً طويل الأمد منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ورداً على الإخطارات التي أرسلتها البعثة في ما يتعلق بتلك الانتهاكات الطويلة الأمد، أوضح الجيش الملكي المغربي أنها "ضرورات تشغيلية" ناجمة عن تغير البيئة وضرورة مكافحة الإرهاب والتخريب وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة، وأنها ليست ذات صلة باتفاق وقف إطلاق النار. كما أشار إلى ضرورة استبدال ١٨ قطعة مدفعية غير صالحة للاستعمال.

٣٧ - وفي شرق الجدار الرملي، رصدت البعثة ثمانية انتهاكات عامة وسجلتها، وهي: دخول قوات جبهة البوليساريو العسكرية الشريط العازل مرتين؛ وإنشاء مركز مراقبة بصفة مؤقتة داخل الشريط العازل بالقرب من بير لحلو؛ وقيام جبهة البوليساريو بمناورة عسكرية دون إخطار البعثة في مناسبتين؛ ونقل أماكن إقامة إحدى سرايا القوات المسلحة التابعة لجبهة البوليساريو؛ وانتهاك حرّية التنقل. وحدثت هذه الانتهاكات بالإضافة إلى الانتهاكات الثلاثة الطويلة الأمد المشار إليها في التقارير السابقة.

٣٨ - والبعثة الآن بصدد استعراض أنشطة الطرفين في منطقة الكركرات في ضوء الانتهاكات المحتملة للاتفاق العسكري رقم ١ أو لروح اتفاق وقف إطلاق النار لعام ١٩٩١.

٣٩ - وبما أن المخاوف الأمنية حالت دون إجراء الدوريات البرية للبعثة في الشريط العازل وعلى امتداد شبه جزيرة رأس نواذيسو في الفترة ما بين ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٦ و ١٥ آذار/مارس ٢٠١٧، فقد أُجريت ٧٤ رحلة استطلاع جوي، مما شكل ضغطاً كبيراً على الأعتدة الجوية المحدودة للبعثة. وفي الفترة ما بين ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٦ و ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٧، حافظت البعثة على وجودها بين العناصر المغربية وعناصر جبهة البوليساريو خلال ساعات النهار. وتم توسيع هذا الوجود في ما بعد ليشمل مراقبة أنشطة "الدرك الوطني" التابع لجبهة البوليساريو بعد انسحاب القوات المغربية في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٧. وتطلبت شواغل السلامة من الموظفين الانسحاب خلال الليل إلى بلدة دخمار.

باء - الإجراءات المتعلقة بالألغام

٤٠ - لا تزال الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب تشكل خطراً يهدد الجهود التي تبذلها البعثة لرصد وقف إطلاق النار. وإلى غاية ١٥ آذار/مارس ٢٠١٧، ظلت ٥٠ منطقة استهدفت بذخائر عنقودية و ٣٦ حقل ألغام في الجانب الشرقي من الجدار الرملي. وقد أدى طرد المغرب للموظفين الدوليين العاملين في مجال الألغام في البعثة من العيون في آذار/مارس ٢٠١٦ إلى وقف عمليات إزالة الألغام في الجانب الشرقي من الجدار الرملي في الفترة من ٢٠ آذار/مارس إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، حينما استأنف مركز تنسيق إجراءات مكافحة الألغام التابع للبعثة عملياته من تندوف التي كان قد نُقل إليها.

٤١ - ودعماً لجهود البعثة لرصد وقف إطلاق النار، قام مركز تنسيق إجراءات مكافحة الألغام بإزالة الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات، والتحقق من سلامة الطرق في الجانب الشرقي من الجدار الرملي، وتوفير التدريب على السلامة من الألغام الأرضية لموظفي البعثة الجدد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تطهير ١ ٨٥٦ ٥٦٩ متراً مربعاً من الأراضي، ودُمر ٩٠٠ جهاز متفجر، منها ٦٧٨ من الذخائر الصغيرة العنقودية و ١٨٩ من الذخائر غير المنفجرة و ١٧ لغماً مضاداً للدبابات. وقام مركز التنسيق بتطهير ١٩ منطقة استهدفت بذخائر عنقودية ذات أولوية متوسطة إلى عالية، وتحقق من سلامة ٦٥ كيلومتراً من طرق الدوريات لتيسير دوريات البعثة في الجانب الشرقي من الجدار الرملي.

٤٢ - وقد أبلغ الجيش الملكي المغربي عن تطهير أكثر من ٢١٧ ٩٨٠ ٠٠٠ متر مربع من الأراضي غرب الجدار الرملي وعن تدمير ٩٤٩ قطعة.

جيم - الأمن

٤٣ - لا تزال البيئة الأمنية في المنطقة الواقعة في نطاق مسؤولية البعثة معرضة لاحتمال عدم الاستقرار الإقليمي. وتقع المسؤولية الرئيسية عن ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وأصولها ومواردها على عاتق المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر (في تندوف وحولها)، التي تواصل جميعها التعاون في المسائل الأمنية.

٤٤ - وقد واصلت ممثلي الخاصة العمل مع نظرائها من المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر لمعالجة الظروف الأمنية المتغيرة. واستمرت السلطات المغربية في إجراء مناقشة بناءً مع البعثة بشأن تعزيز تدابير الحماية التي تتخذها من أجل الأمم المتحدة في الجانب الغربي من الجدار الرملي. وقامت جبهة البوليساريو بإطلاع البعثة بانتظام على الأخطار المحتملة واقترحت المزيد من تدابير الحماية في الجانب الشرقي من الجدار الرملي وفي مخيمات اللاجئين. وقد استجاب الجيش الملكي المغربي وجبهة البوليساريو إيجابياً للطلبات التي قدمتها البعثة لتعزيز حمايتهما لمواقع الأفرقة التابعة لها (S/2016/355، الفقرة ٤٦). كما رفعت البعثة درجة يقظتها وقدرتها على الوعي بالأوضاع المحيطة بها، على الرغم من أن قسمها الأمني قد تأثر بفعل القيود المفروضة التي حدت من قدرته على أداء وظائفه كاملة.

٤٥ - وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، تلقت البعثة معلومات من إحدى الدول الأعضاء عن قيام جماعة إرهابية منتسبة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بتحديد مواقع أفرقة البعثة الواقعة شرق الحاجز الرملي كأهداف لها. وكانت هذه الجماعة قد نشرت شريط فيديو في ٥ أيار/مايو ٢٠١٦ يدعو إلى شن هجمات على البعثة والمغرب، ويُعتقد أيضاً أنها كانت ضالعة في اختطاف ثلاثة من العاملين الدوليين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية من رابوني بالقرب من تندوف في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ (انظر S/2012/197، الفقرة ٥١). ولذلك عززت البعثة التدابير الأمنية حول مواقع الأفرقة الواقعة شرق الجدار الرملي ومن أجل تنقلات أفراد البعثة. وأكد مسؤولو جبهة البوليساريو هذا التهديد، وأكدوا من جديد التزامهم بتوفير الحماية لمنشآت مواقع الأفرقة الثابتة التابعة للبعثة الواقعة شرق الجدار الرملي. غير أن جبهة البوليساريو حذرت في عدة مناسبات من أنها عاجزة عن ضمان تنقل دوريات البعثة أو قوافلها للإمدادات بأمان ما لم تكن محمية من جانب فرق الحراسة المتنقلة التابعة لجبهة البوليساريو.

٤٦ - واستجابة لهذه التحذيرات، أجرت إدارة شؤون السلامة والأمن تقييمات أمنية ركزت فيها على الأنشطة المنجزة شرق الجدار الرملي، في تندوف وفي مخيمات اللاجئين، والتي تم على أساسها توسيع نطاق القيود الحالية المفروضة على جميع التحركات الليلية لأفراد الأمم المتحدة في تندوف ومخيمات اللاجئين، ووضعت قيود على المسافات الممكنة للدوريات البرية الواقعة شرق الجدار الرملي قطعها وتم تجنب وجود محدود لجبهة البوليساريو في بعض

المناطق النائية. ويجري حالياً تقييم التدابير الممكن اتخاذها للتخفيف من حدة المخاطر، وتقوم البعثة بتعديل عملياتها بصفة مستمرة.

٤٧ - وتم تعزيز التغطية في مجال المراقبة باستخدام الدوريات الجوية لمراقبة المناطق التي يتعذر الوصول إليها بالدوريات البرية، بينما جرى استعراض سلسلة الإمداد اللوجستية للتقليل إلى أدنى حد من التحركات التي لا تُعد ذات أهمية حيوية. واقتصرت اللوازم التي يتم إيصالها برا على الأصناف اللازمة للبقاء، بما في ذلك المياه السائبة والوقود، وكذلك الأصول التي تتطلب نقلاً برياً. أما جميع اللوازم الأخرى، فقد تم إيصالها جواً. وفي ضوء تلك الحالة وبالنظر إلى زيادة الحاجة إلى الاستطلاع الجوي في الكركات، ازداد الضغط على الأصول الجوية المحدودة للبعثة، مما دفعها إلى طلب مروحية إضافية، الأمر الذي من شأنه أن يزيد بشكل كبير قدرتها على الاستطلاع الجوي وتلبية الطلبات اللوجستية وتنفيذ عمليات إجلاء المصابين أو الإجلاء الطبي.

٤٨ - واستعرضت البعثة أيضاً المنشآت الأمنية الثابتة في مواقع الأفرقة شرق الجدار الرملي، والتي لم يتم إصلاحها منذ فترة، وأعدت خططاً لتحسين المرافق الأمنية من أجل مواجهة التهديد المتنامي. وفي الوقت نفسه، صدرت تعليمات إلى جميع أفراد البعثة بتوخي أقصى درجات الحيطة والحذر خلال التحركات شرق الجدار الرملي وفي محيط تندوف.

٤٩ - ولا تقدم التدابير المذكورة أعلاه حلاً دائماً لكفالة بيئة توفر أقصى قدر ممكن من الأمن لأفراد البعثة المدنيين والعسكريين في مواقع مكشوفة ونائية إلى حد كبير. ولئن كان اقتناء طائرة مروحية إضافية لتعزيز قدرات الاستطلاع سيخفف دون شك من أثر نظام الدوريات المحفّض المذكور أعلاه، فلا بد من إيجاد حلول أكثر استدامة.

دال - الأنشطة المدنية الموضوعية

٥٠ - تم نقل ٢٥ موظفاً دولياً فقط من موظفي البعثة الدوليين إلى العيون في منتصف تموز/يوليه ٢٠١٦ في إطار اتفاق أبرم مع حكومة المغرب بشأن عودة البعثة إلى أداء وظائفها كاملة.

٥١ - ورغم الانخفاض الكبير الذي شهدته البعثة في قدرة موظفيها الدوليين وبدء الأزمة في الكركات، سعت ممثليها الخاصة إلى البقاء على اتصال بالطرفين، بشكل أساسي من خلال مكتب التنسيق التابع لكل منهما.

٥٢ - وإلى الغرب من الجدار الرملي، اقتصر وصول البعثة إلى المحاورين المحليين بشكل رئيسي على مكتب التنسيق المغربي بالنسبة للموظفين المدنيين وممثلي الجيش الملكي المغربي بالنسبة للعنصر العسكري، وذلك رغم النداءات المتكررة التي أطلقها مجلس الأمن لإتاحة سبل الوصول إلى جميع المحاورين. وما زال يتعين إعادة تأمين سبل الوصول إلى المحاورين

المخلىين الآخريين الذين كان الوصول إليهم متاحا في السابق (S/2014/258، الفقرة ٤٧). وواصلت البعثة تلقي زيارات منتظمة من ممثلي السفارات في الرباط.

٥٣ - وإلى الشرق من الجدار الرملي وفي مخيمات اللاجئين قرب تندوف، ظلت البعثة قادرة على الوصول إلى ممثلي جبهة البوليساريو واللاجئين، وكذلك منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية. وحافظت البعثة، بشكل أولي من خلال قيادتها ومكتبها للاتصال في تندوف، على التعاون البناء مع جبهة البوليساريو في مجال العمليات والمسائل الأخرى المتصلة بتنفيذ ولايتها.

٥٤ - غير أن الزيادة الكبيرة في التوترات الناجمة عن الحالة في كركرات أدت إلى زيادة الانتقادات الموجهة للبعثة والأمم المتحدة من جانب الطرفين بسبب ما رأياه من عجز الأمم المتحدة والبعثة عن حلّ الجمود.

هاء - التحديات التي تواجهها عمليات البعثة

٥٥ - على نحو ما ذكر في التقارير السابقة، لا يزال هناك تباين ملحوظ بين الطرفين في تفسير ولاية البعثة. فبرأي المغرب، يقتصر دور البعثة على رصد وقف إطلاق النار ودعم عمليات إزالة الألغام ومساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تدابير بناء الثقة في حال استئناف تلك الأنشطة بعد انقطاعها في تموز/يوليه ٢٠١٤؛ وهو لا يشمل الاتصال بالمجتمع المدني والجهات الفاعلة المدنية الأخرى. وفي المقابل، ترى جبهة البوليساريو أن تنظيم استفتاء بشأن تقرير المصير يظل العنصر الأساسي ضمن ولاية البعثة، وأن رصد وقف إطلاق النار وتنفيذ الأنشطة الأخرى يندرجان ضمن ذلك الهدف أو يساعدان على تحقيقه. وفي الواقع، بات من الواضح أن بعض جوانب تنفيذ الولاية لا يزال رهنا بموافقة الطرفين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القدرة على أداء جميع مهام حفظ السلام الموحدة، بما في ذلك تقديم تقارير مستقلة عن التطورات في الصحراء الغربية وتلك المتصلة بها، تظل أساسية للاستجابة الفعالة لتوقعات مجلس الأمن وطلباته.

٥٦ - وإلى الغرب من الجدار الرملي، فإن الاتصالات السابقة التي أجرتها البعثة مع المكاتب الإقليمية للمجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان في العيون والداخلة، والاتصالات المتفرقة مع المسؤولين المنتخبين محليا وشيوخ القبائل، وسفر موظفي الشؤون السياسية في البعثة من حين إلى آخر إلى السمارة والداخلة لإجراء مشاورات مع السلطات المحلية، ساعدت البعثة في تكوين فهم واسع النطاق ومحايد للحالة لغرض تقديم التقارير إلى الأمانة العامة ومجلس الأمن. وعلى الرغم من ذلك، فحتى هذه الاتصالات المحدودة تم تقييدها منذ آذار/مارس ٢٠١٦. وأغلق مكتب للاتصال العسكري في الداخلة بناء على طلب المغرب في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، فإن الاتفاق المبدئي الذي تم التوصل إليه مع حكومة المغرب في ٢٠١٥ بشأن استخدام لوحات أرقام الأمم المتحدة على مركبات

البعثة غرب الجدار الرملي لم ينفذ بعد، وما زالت الحالة التي ورد وصفها سابقا قائمة (S/2016/355، الفقرة ٤٩).

٥٧ - وتمنع الاعتبارات المتصلة بالسلامة، بما فيها وجود المتفجرات من مخلفات الحرب، المراقبين العسكريين التابعين للبعثة من إجراء تحركات برية حول كركرات. ولا تنص الاتفاقات ذات الصلة المبرمة مع الطرفين على إزالة الألغام في المنطقة العازلة، مما يجد من قدرة المراقبين العسكريين التابعين للبعثة على تسيير دوريات والتحقق من التطورات. ويجب أن تجري عمليات التحقق هذه باستخدام الأصول الجوية المحدودة التابعة للبعثة. وإضافة إلى ذلك، تُعَيَّن إعادة انتداب الفريق المكلف برصد التطورات في كركرات من مواقع الأفرقة الأخرى، مما زاد من الضغط على عمليات رصد وقف إطلاق النار في أماكن أخرى. ومنذ بداية الأزمة في الكركرات، أثار الطرفان عددا متزايدا من الادعاءات، مما يستلزم من المراقبين العسكريين التابعين للبعثة الاضطلاع بعمليات تحقق من كل حالة.

٥٨ - وفي رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، اشتكى الأمين العام لجهة البوليساريو، إبراهيم غالي، من استمرار المغرب بممارسة وضع أختام على جوازات سفر موظفي البعثة في الصحراء الغربية واشتراط وضع لوحات مغربية على مركبات الأمم المتحدة. وأشار إلى الرسالتين المنفصلتين اللتين وجهتهما وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة إلى كل من حكومة المغرب والأمين العام لجهة البوليساريو، واللتين دعاهما فيهما إلى احترام مركز البعثة وامتيازاتها وحصاناتها في هذا الصدد (S/2016/355، الفقرات ٣٥-٣٧). وحذّر السيد غالي من أنه ما لم تكن الأمم المتحدة قادرة على ضمان امتثال المغرب لتلك الأحكام، فإن جبهة البوليساريو لن تشعر بأنها ملزمة بالتقيد بها أيضا. وقد تشمل التدابير المحتملة فرض إجراءات دخول إلى الجانب الغربي من الجدار الرملي على أفراد البعثة (S/2016/355، الفقرة ٣٥).

٥٩ - وفي ضوء الآثار التعطيلية التي قد تنجم عن تلك التدابير، أنشأت البعثة مركزا لوجستيا في تيفاريتي وقامت بنقل موظفين طبيين بشكل دائم من الوحدة الطبية العسكرية. وهذا سيمكن البعثة من كفاءة استمرار العمليات في مواقع الأفرقة الواقعة شرق الجدار الرملي لمدة ٩٠ يوما في حال حدوث تعطل في الحركة. ولئن كانت هذه التدابير ضرورية، فإنها أدت إلى الضغط بشدة على القدرات الطبية واللوجستية للبعثة. ولمعالجة تلك المسألة، كررت البعثة طلبها الحصول على ١١ من المساعدين الطبيين الإضافيين وثلاثة أطباء إضافيين للوحدة الطبية العسكرية التي توفرها بنغلاديش.

خامسا - الأنشطة الإنسانية وحقوق الإنسان

ألف - الأشخاص مجهولو المصير في النزاع

٦٠ - ما زالت لجنة الصليب الأحمر الدولية تعمل بوصفها وسيطا محايدا بين الطرفين، إذ تتعامل مع أسر الأفراد الذين لا يزالون في عداد المفقودين من جراء الأعمال العدائية السابقة.

باء - تقديم المساعدة لحماية لاجئي الصحراء الغربية

٦١ - لا تزال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين توفر حماية دولية إلى لاجئي الصحراء الغربية الذين يعيشون في المخيمات الخمسة القريبة من تندوف، وقد قامت، بالتعاون مع شركائها، بتنفيذ أنشطة لتقديم المساعدة المنقذة للحياة وتأمين سبل العيش، مستهدفة الشباب بصفة خاصة. وشمل ذلك تنفيذ أنشطة متعددة القطاعات في مجالات الحماية، والمأوى، والمياه والصرف الصحي، والصحة، والتغذية، والتعليم، وتوفير المواد غير الغذائية، وتأمين سبل العيش. وريثما يتم النظر في تسجيل اللاجئين في المخيمات القريبة من تندوف، بناء على طلب مجلس الأمن في قراره ٢٢٨٥ (٢٠١٦)، ظلت المساعدة الإنسانية المقدمة من مفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي تستند إلى رقم تخطيط يبلغ ٩٠ ٠٠٠ لاجئ من الفئات السكانية الضعيفة، حيث يقدم برنامج الأغذية العالمي ٣٥ ٠٠٠ حصة غذائية إضافية للأشخاص الذين يعانون من حالة تغذوية سيئة، بمعدل إجمالي قدره ١٢٥ ٠٠٠ حصة غذائية يوميا.

٦٢ - وفي أعقاب الاستجابة المشتركة بين الوكالات لحالة الطوارئ المتمثلة في الفيضانات الشديدة التي شهدتها شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، انتقلت المفوضية إلى المرحلة الثانية من الاستجابة، التي تنطوي على توفير مواد لإعادة تشييد المنازل المتضررة أو المدمرة، وبناء المنازل للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وإصلاح المدارس وبنائها. ونظرا إلى عدم كفاية التمويل، فإن أنشطة إصلاح المأوي استهدفت فقط ٢ ٠٠٠ من أضعف الأسر من أصل ١٧ ٨٤١ أسرة متضررة.

٦٣ - ولا تزال العمليات تتأثر بنقص التمويل رغم الجهود المبذولة على مستوى رفيع لحشد مساعدات إضافية. وقد دعا سلفي، في أعقاب الزيارة التي قام بها في آذار/مارس ٢٠١٦، إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لمحنة لاجئي الصحراء الغربية، وزيادة التمويل المقدم لدعمهم، كما دعا إلى عقد اجتماع للجهات المانحة في جنيف. وقُدمت إحاطات للجهات المانحة بقيادة المفوضية في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، في الجزائر العاصمة وفي جنيف، على التوالي. وتلا ذلك إطلاق نداء مشترك طلب فيه توفير ١٣٥ مليون دولارا لتلبية الاحتياجات الإنسانية في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وبنهاية ٢٠١٦، كانت المفوضية قد تلقت تمويلا يغطي نسبة ٣٤ في المائة فقط من احتياجاتها السنوية (٢٩ مليون دولار).

٦٤ - وبسبب النقص في السلع الأساسية، تذبذبت الإمدادات الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي وتعدّرت تلبية المتطلبات الدنيا على مدى عدة أشهر. وأجرت مفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي مسحا مشتركا للتغذية والأمن الغذائي في المخيمات الخمسة، بيّن أن معدلات فقر الدم لدى النساء والأطفال شهدت زيادة كبيرة، وأن سوء التغذية لدى الحوامل والمرضعات أصبح مصدر قلق. وبالتعاون مع مقدمي الخدمات المعنيين، تتعامل المفوضية مع حالات العنف الجنسي والجنساني لكفالة إتاحة آليات الإحالة والدعم القانوني والطبي والنفسي. وقد تم بناء مركز نسائي لمعالجة الحالات الفردية ذات الاحتياجات الخاصة في مجال الحماية.

٦٥ - وفي غضون ذلك، تواصل مفوضية شؤون اللاجئين استراتيجيتها المتعددة السنوات لتوفير سبل كسب الرزق، مع التركيز بشكل خاص على تمكين الشباب.

جيم - تدابير بناء الثقة

٦٦ - تم تعليق برامج تدابير بناء الثقة المنصوص عليها في خطة العمل لعام ٢٠١٢ منذ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وبينما تواصل مفوضية شؤون اللاجئين حوارها مع الطرفين، فإنها تظل مستعدة لتيسير الاستئناف الفوري للبرنامج. وفي ظل وجود ١٢ ١١٤ فردا مسجلا ينتظرون الاستفادة من الزيارات الأسرية، تظل المفوضية ملتزمة بولاية البرنامج ومبادئه.

دال - حقوق الإنسان

٦٧ - قام ممثلو مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بآخر زيارة إلى العيون والداخلية في الفترة من ٢ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥، وإلى تندوف في الفترة من ٢٩ تموز/يوليه إلى ٤ آب/أغسطس ٢٠١٥، وتواصلوا مع المحاورين المعنيين من أجل التخطيط لإيفاد بعثة متابعة إلى الصحراء الغربية. بمجرد تشكيل الحكومة الجديدة في المغرب. وفي عام ٢٠١٦، كان على المفوضية أن تعتمد على التقارير الواردة من مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك حكومة المغرب وجبهة البوليساريو والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان والآليات الدولية لحقوق الإنسان.

٦٨ - ولم تقم الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان بزيارة الصحراء الغربية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستمرت حكومة المغرب في طلبها تأجيل قيام المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بزيارة متابعة إلى الصحراء الغربية، وهي زيارة كان من المقرر عقدها أصلا في نيسان/أبريل ٢٠١٥.

٦٩ - ورحبت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في ملاحظاتها الختامية المعتمدة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (CCPR/C/MAR/CO/6)، بمجهود المغرب لمكافحة التعذيب وسوء المعاملة وأشارت إلى انخفاض ملحوظ في هذه الممارسات منذ صدور ملاحظاتها الختامية السابقة

في عام ٢٠٠٤ (CCPR/CO/82/MAR). غير أن اللجنة أعربت عن قلقها إزاء استمرار ورود تقارير عن قيام موظفي الدولة في المغرب والصحراء الغربية بارتكاب أعمال التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية أو المهينة، ولا سيما في حالة الأفراد المشتبه في ضلوعهم بأعمال إرهابية أو تعريض أمن الدولة للخطر أو الذين يشكلون تهديداً "للسلامة الإقليمية للدولة"، والتي يعتبر المغرب أنهما تشمل الصحراء الغربية.

٧٠ - ووفقاً لمصادر مختلفة، فإن عدم المساءلة عن هذه الانتهاكات وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان ضد أبناء الصحراء الغربية، فضلاً عن استمرار عدم التحقيق في أي من الادعاءات بحصول انتهاكات من هذا القبيل، شكلت شواغل رئيسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وحتى ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٧، ورغم المناقشات الجارية، لم تكن حكومة المغرب قد قامت بإنشاء أو تعيين آلية وقائية وطنية لتفتيش أماكن الاحتجاز على النحو المتوخى في البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٧، أعلنت اللجنة الفرعية لمنع التعذيب أنها تعترم زيارة المغرب في عام ٢٠١٧.

٧١ - ولا تزال عدة من مجموعات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية تواجه صعوبات في الاضطلاع بأنشطتها، إذ واصلت حكومة المغرب رفض تسجيلها، وبالتالي الاعتراف قانونياً بها. وفي هذا الصدد، تلقى المجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان على الأقل ١٠ شكاوى من منظمات محلية.

٧٢ - وبالمثل، فإن المضايقة المزعومة التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان من أبناء الصحراء الغربية من جانب السلطات المغربية لا تزال مصدر قلق. وأفيد بأن قيوداً فرضت على بعض المدافعين عن حقوق الإنسان أثناء دخولهم إلى الجانب الغربي من الجدار الرملي في الصحراء الغربية وخروجهم منه، مما حدّ من حريتهم في التنقل. ووفقاً لمصادر محلية ودولية، فقد قامت السلطات المغربية، حسبما يُزعم، بتقييد وصول الزوار الأجانب، بمن فيهم الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان، إلى الصحراء الغربية. وأكدت الحكومة المغربية لمفوضية حقوق الإنسان أن نحو ١٨٧ من الأجانب طُردوا قسراً من "المقاطعات الجنوبية"، بسبب عدم التزامهم المزعوم بقواعد الهجرة أو بسبب "تقويض الأمن القومي".

٧٣ - ورغم أنه لا يزال من الصعب الحصول على تأكيد مستقل، فقد أفادت عدة مصادر موثوقة بأن السلطات المغربية واصلت بشكل روتيني منع أو تفريق التجمعات في الصحراء الغربية إلى الغرب من الجدار الرملي. وفي عدة حالات، زُعم أن المحتجين والناشطين تعرضوا لعمليات اعتقال تعسفي ومحاكمات جائرة والسجن بدعوى تهم ملفقة. وفي مذكرة شفوية مؤرخة ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٧ موجهة إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بينت حكومة المغرب أنه تم تنظيم ٧٧٦ مظاهرة احتجاجية في "المقاطعات الجنوبية"

في عام ٢٠١٦، بما في ذلك ٣٤٣ في العيون وأكدت أنها فرقت ٦٦ مظاهرة بسبب عدم احترامها للقانون.

٧٤ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، أمرت محكمة النقض المغربية بإجراء إعادة محاكمة كاملة لـ ٢٣ من المدعى عليهم من الصحراء الغربية في قضية كديم أزيك، بما في ذلك ٢١ من السجناء الذين كانت محكمة عسكرية قد حكمت عليه بالسجن مدى الحياة^(١). وبدأت إعادة المحاكمة الأولى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ لكنها أُرجمت حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وعقدت آخر محاكمة في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٧. وفي رسالة مؤرخة ١٢ آذار/مارس، دعا الأمين العام لجهة البوليساريو إلى الإفراج عن السجناء وجميع أبناء الصحراء الغربية المسجونين بتهمة التعبير عن آرائهم السياسية. وفي رسالة مؤرخة ٢٦ آذار/مارس، رفض وزير الشؤون الخارجية والتعاون للمغرب المغالطات التي تدفع بها "الأطراف الأخرى" في هذه القضية.

٧٥ - ولا يزال أبناء الصحراء الغربية يواجهون تمييزا مزعوما في ممارسة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في ملاحظاتها الختامية عن قلقها إزاء محدودية التقدم المحرز فيما يتعلق بتقرير المصير لسكان الصحراء الغربية وعدم اعتماد التدابير اللازمة للتشاور مع سكان الصحراء الغربية بشأن استغلال مواردهم الطبيعية (CCPR/C/MAR/CO/6، الفقرة ٩).

٧٦ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، استمرت جبهة البوليساريو في الإعراب عن استعدادها للتعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وظلت مجموعات حقوق الإنسان القليلة الموجودة في مخيمات اللاجئين تعمل بحرية وبدون أي عوائق مبلّغ عنها.

سادسا - الاتحاد الأفريقي

٧٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يسمح المغرب للوفد المراقب التابع للاتحاد الأفريقي، بقيادة يلما تاديسي (إثيوبيا)، بالعودة إلى العيون واستئناف تعاونه مع البعثة.

٧٨ - وفي غضون ذلك، قبلت جمعية الاتحاد الأفريقي، في دورتها العادية الثامنة والعشرين المعقودة في أديس أبابا يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، طلب العضوية الذي قدمه المغرب ليكون الدولة العضو الخامسة والخمسين، وذلك عقب تصديقه على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. وأعرب الاتحاد الأفريقي عن أمله في أن تيسر عضوية المغرب التوصل إلى حل سريع للتزاع بشأن الصحراء الغربية بما يتفق مع مقاصد ومبادئ الميثاق والأمم المتحدة.

(١) S/2013/220، الفقرات ١٤ و ٨١ و ٨٢ و S/2014/258، الفقرة ٨١؛ و S/2015/246، الفقرة ٥٧.

سابعاً - الجوانب المالية

٧٩ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٨٣/٧٠، مبلغ ٥٢,٦ مليون دولار للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وقد قُدمت الميزانية التي اقترحتها والبالغ قدرها ٥٥,٢ مليون دولار (باستثناء التبرعات العينية المدرجة) للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ إلى الجمعية العامة لتنظر فيها خلال الجزء الثاني من دورتها الحادية والسبعين المستأنفة. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، فإن تكلفة الإبقاء على البعثة ستقتصر على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية. وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠١٧، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ما قدره ٣٩,٦ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ١ ١٢٤,١ مليون دولار. وسُددت تكاليف القوات للفترة الممتدة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بينما سُددت تكاليف المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات والاكتفاء الذاتي عن الفترة الممتدة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

ثامناً - الملاحظات والتوصيات

٨٠ - يجب أن ينتهي النزاع على المركز القانوني للصحراء الغربية مستقبلاً في أقرب وقت ممكن لتمكين المنطقة من مواجهة التهديدات الأمنية والتحديات الاقتصادية والمعانة الإنسانية بطريقة منسقة وتعاونية. وتظل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، بما في ذلك مبعوثي الشخصية والبعثة والوكالات الموجودة في الميدان، بالغة الأهمية.

٨١ - وفي سلسلة من القرارات صدر أولها في عام ٢٠٠٧، أشار مجلس الأمن على الأمين العام أن يقوم بتيسير المفاوضات المباشرة بين الطرفين للتوصل إلى "حل سياسي مقبول للطرفين يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره". وعلى مر السنين، قدم المجلس إرشادات كثيرة تفيد بأن المفاوضات يجب أن تحدث دون شروط مسبقة وبجسنة، مع مراعاة الجهود المبذولة منذ عام ٢٠٠٦ والتطورات اللاحقة، والعمل بواقعية وبروح من التوافق. وقد دُعي الطرفان إلى إبداء الإرادة السياسية والعمل في بيئة مواتية للحوار من أجل الدخول في مرحلة مفاوضات أكثر كثافة وموضوعية ومناقشة اقتراحات كل منهما في إطار التحضير لعقد جولة خامسة من المفاوضات الرسمية. كما دعا المجلس الطرفين والدولتين المحاورتين إلى التعاون بشكل أكمل مع الأمم المتحدة ومع بعضها بعضاً لإحراز التقدم ودعا الدول الأعضاء إلى تقديم المساعدة الملائمة.

٨٢ - وعلى الرغم من إنجازات مبعوثين شخصيين متتاليين في توفير الإطار التيسيري اللازم، لم يستغل الطرفان هذا الإطار للانخراط في بحث تعاوني عن حل وفقا لتوجيهات مجلس الأمن. وتكمن الصعوبة الأساسية في أن لكل طرف رؤية مختلفة وقراءة مختلفة للتاريخ والوثائق المتصلة بالنزاع. فالمغرب يصر على أن الصحراء الغربية هي أصلا جزء من المغرب، وأن الأساس الوحيد للمفاوضات هو مبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية التي تقدم بها، وأن الجزائر يجب أن تكون طرفا في تلك المفاوضات. من ناحية أخرى، وبما أن الجمعية العامة حددت الصحراء الغربية باعتبارها إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي، تصر جبهة البوليساريو على أن السكان الأصليين للصحراء الغربية يجب أن يقرروا مستقبلها من خلال إجراء استفتاء يكون الاستقلال خيارا فيه، وأن جميع الاقتراحات والأفكار التي طرحتها الأطراف ينبغي أن تُعرض، وأن الطرفين الوحيدين المعنيين بالتفاوض هما جبهة البوليساريو والمغرب.

٨٣ - وعلى أساس المشاورات مع الطرفين والدول المجاورة وأعضاء مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية ومجلس الأمن وغير ذلك من أصحاب المصلحة المهمين، أعتزم أن أقترح إعادة إطلاق عملية التفاوض بدينامية جديدة وروح جديدة تعكس توجيهات المجلس، بهدف التوصل إلى حل سياسي مقبول للطرفين يشمل حل النزاع بشأن المركز القانوني للصحراء الغربية، بما في ذلك من خلال الاتفاق على طبيعة وشكل ممارسة حق تقرير المصير. ومن أجل إحراز تقدم، يجب أن تأخذ المفاوضات في الاعتبار مقترحات الطرفين وأفكارهما. ويمكن للجزائر وموريتانيا، بوصفهما البلدين المجاورين، أن يقدموا إسهامات مهمة في هذه العملية، بل وينبغي لهما القيام بذلك.

٨٤ - ولكل طرف سأتشاور معه دور يؤديه لزيادة فرص النجاح. وإذا كان للإطار الحالي للمفاوضات أن يُحقق نتائج بناء على التوجيهات القائمة لمجلس الأمن، سيلزم اتخاذ قرارات صعبة من الطرفين ومؤيديهما والمجلس نفسه. وإذا لم تكن هذه القرارات وشيكة، سيتعين استخلاص الاستنتاجات المناسبة.

٨٥ - وتسهم البعثة، في ممارسة ولايتها المحددة في الفقرة ٥٥ أعلاه، إسهاما هاما في تعزيز البيئة المستقرة والسلمية اللازمة لتهيئة الحد الأدنى من الظروف الضرورية لاستئناف المفاوضات في سياق جهودي وجهود مبعوثي الشخصية. كما تحتفظ بدور هام في إبقاء الأمانة العامة ومجلس الأمن على علم بالتطورات في الصحراء الغربية ومحيطها. وهي تشمل التطورات المتعلقة بوقف إطلاق النار، والظروف السياسية والأمنية في منطقة العمليات التي لها تأثير مباشر على العملية التفاوضية. لذلك، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لفترة أخرى تمتد ١٢ شهرا حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

٨٦ - وتتوقف مهام الإبلاغ لدى البعثة على قدرتها على أداء مهام حفظ السلام الموحدة بكامل نطاقها دون عائق، بحيث يمكنها أن تتوصل إلى تقييم مستقل وغير متحيز للحالة

على أرض الواقع وما لذلك من تأثير محتمل على السلام والاستقرار في الصحراء الغربية. وأدعو مجلس الأمن إلى استخدام مساعيه الحميدة لدعم جهود البعثة في هذا الصدد.

٨٧ - وفي حين أجريت استعراضات لمواءمة موارد البعثة مع التطورات الأخيرة التي شهدتها بيئتها التشغيلية، فإن مستويات الملاك الوظيفي يجب أن تكون كافية لأداء المهام التي تواجهها ولكي تلبى توقعات مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، فإن القرار الذي أبلغ عنه المغرب في ٤ و ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧ بالسماح لجميع موظفي البعثة بالعودة إلى مواقعهم سيمكن البعثة من أداء وظائفها كاملة. وإنني ممتن لأعضاء المجلس على دعمهم وجهودهم المبذولة لعودة البعثة إلى أداء وظائفها كاملة. وأود أيضا أن أطلب إلى المجلس دعم طلب البعثة تعزيز الوحدة الطبية التي توفرها بنغلاديش عبر إضافة ثلاثة موظفين طبيين و ١١ مساعدا طبيًا.

٨٨ - وأرحب بالرد الإيجابي الذي قدمه المغرب على دعوتي الموجهة إلى الطرفين بالانسحاب من المنطقة العازلة في الكركرات، وما زال يساورني بالغ القلق إزاء استمرار وجود قوات مسلحة تابعة لجبهة البوليساريو. فوجود تلك القوات يطرح تحديات تتصل بعبء وجود المنطقة العازلة، بما في ذلك ما يُتوقع من إنشاء منطقة خالية من أي وجود مباشر لطرفي النزاع أو أي اتصال مباشر بينهما. وإنني، إذ أدرك أن الحالة الراهنة قد تهدد وجود نظام وقف إطلاق النار، أطلب من مجلس الأمن أن يحث جبهة البوليساريو أيضا على الانسحاب من المنطقة العازلة في الكركرات بالكامل ودون شروط. وأرحب باستمرار الطرفين في إعطاء ضمانات بشأن احترامهما تجنب جميع الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى استئناف الأعمال العدائية، وإن كنت ألاحظ أن خطر وقوع حادث أو واقعة يظل مرتفعا، وأن العواقب المحتملة قد تخلف أثرا خطيرا على الأمن والاستقرار في جميع أنحاء المنطقة.

٨٩ - وتثير الأزمة في الكركرات مسائل أساسية تتعلق باتفاق وقف إطلاق النار والاتفاق العسكري رقم ١. فهذان الاتفاقان اللذان يُستخدمان كأداة رئيسية في أنشطة البعثة لرصد وقف إطلاق النار، يُعدان ملزمين فقط للقوات العسكرية التابعة لكل من الطرفين ولا يتضمنان أي أحكام بشأن الأنشطة المدنية. غير أن بعض الأنشطة قد يتنافى مع روح وقف إطلاق النار لعام ١٩٩١ أو الأعمال التي قد تؤدي إلى استئناف الأعمال العدائية.

٩٠ - وتشكل الحالة الأمنية في الصحراء الغربية، ولا سيما شرق الجدار الرملي، تهديدا ملموسا لموظفي الأمم المتحدة وأصولها. وفي ظل هذه الظروف، فإنني أحث مجلس الأمن على دعم الجهود التي تبذلها البعثة لتأمين السبل اللازمة لحماية موظفيها ومراقبيها العسكريين ومرافقها في الصحراء الغربية. وقد أدت التهديدات المتزايدة التي تتعرض لها التحركات البرية والحاجة إلى رصد الحالة في الكركرات إلى حدوث زيادة كبيرة في احتياجات البعثة إلى موارد الطيران، مما أدى إلى طلب مروحية إضافية. ويجب على البعثة استعراض كيفية الوفاء بولايتها

على نحو سليم وآمن وفعال. كما أن التدابير الأمنية الثابتة في مواقع الأفرقة بحاجة ماسة إلى تحديث.

٩١ - وألاحظ مع القلق الشديد النقص المزمّن في التمويل المقدم لبرنامج اللاجئين وتدهور الحالة الإنسانية، المتردية بشكل خاص، في وقت تزداد فيه الاحتياجات بينما التمويل يتناقص. وعموماً فإن الاحتياجات الإنسانية التي تم تمويلها من الوكالات المعنية في عام ٢٠١٦ لا تكاد تبلغ نصف تلك الاحتياجات. ويتوقع أن يزيد المبلغ اللازم لتلبية الاحتياجات الإنسانية ليصل إلى نحو ٧٥ مليون دولار في عام ٢٠١٧. ولذلك، فإنني أدعو المجتمع الدولي إلى زيادة تقديم التمويل لهذا البرنامج الإنساني الحيوي، وأنشد جهات مانحة جديدة أن تدعم مساعدة إنقاذ الحياة.

٩٢ - وأحث الطرفين على احترام وتعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك مثلاً عن طريق معالجة الثغرات وتعزيز التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وآليات الأمم المتحدة الأخرى لحقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق زيادة تيسير زيارات المتابعة التي تقوم فيها المفوضية. ويجب رصد حالة حقوق الإنسان على نحو مستقل ونزيه وشامل ومستدام في الصحراء الغربية وفي مخيمات اللاجئين من أجل كفالة حماية جميع أبناء الصحراء الغربية.

٩٣ - وختاماً، أودّ أن أتقدم بخالص الشكر من كريستوفر روس، مبعوثي الشخصي إلى الصحراء الغربية، على عمله مع الطرفين والدولتين المجاورتين. كما إنني ممتن للغاية لممثلي الخاصة في الصحراء الغربية ورئيسة البعثة، كيم بولدوك، واللواء وانغ شياوجون، وكذلك سلفه، اللواء محمد طيب عزام، لتفانيهم في قيادة البعثة. فهؤلاء المسؤولون الدوليون المخلصون هم محط تقديري لما يضطلعون به من أعمال في أصعب الظروف.

بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

المساهمات حتى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٧

البلد	المراقبون العسكريون ^(١)	القوات ^(٢)	الشرطة المدنية ^(٣)	الاجموع
الأرجنتين	٣	-	-	٣
النمسا	٥	-	-	٥
بنغلاديش	٨	٢٠	-	٢٨
البرازيل	٨	-	-	٨
بوتان	٢	-	-	٢
الصين	١٢	-	-	١٢
كرواتيا	٧	-	-	٧
جيبوتي	١	-	-	١
مصر	٢١	-	-	٢١
السلفادور	٣	-	-	٣
فنلندا	-	-	١	١
فرنسا	٢	-	-	٢
ألمانيا	٣	-	-	٣
غانا	٨	٧	-	١٥
غينيا	٥	-	-	٥
هندوراس	١٢	-	-	١٢
هنغاريا	٧	-	-	٧
الهند	٣	-	-	٣
إندونيسيا	٥	-	-	٥
أيرلندا	٣	-	-	٣
كازاخستان	٤	-	-	٤
ملاوي	٣	-	-	٣
ماليزيا	١٠	-	-	١٠
المكسيك	٤	-	-	٤
منغوليا	٤	-	-	٤
الجيل الأسود	٢	-	-	٢
نيبال	٦	-	-	٦
نيجيريا	٧	-	-	٧
باكستان	١٤	-	-	١٤

البلد	المراقبون العسكريون ^(أ)	القوات ^(ب)	الشرطة المدنية ^(ج)	المجموع
بولندا	١	-	-	١
البرتغال	-	-	١	١
جمهورية كوريا	٤	-	-	٤
الاتحاد الروسي	١٦	-	-	١٦
سري لانكا	٣	-	-	٣
سويسرا	٢	-	-	٢
توغو	١	-	-	١
اليمن	٨	-	-	٨
المجموع	٢٠٧	٢٧	٢	٢٣٦ ^(د)

(أ) القوام المأذون به هو ٢٤٦ فردا، بما يشمل قائد القوة.

(ب) القوام المأذون به هو ١٢ فردا.

(ج) القوام الفعلي في الميدان، في ما يتعلق بالشرطة العسكرية والشرطة المدنية، بما يشمل قائد القوة.



Map No. 3691 Rev. 82 UNITED NATIONS
April 2017 (Colour)

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)